الأهرام

المصدر : الحياة

التاريخ : ٤ ابريل ٢٠٠٠

تجميد عمليات المقاومة" والانسحاب الاسرائيلي من لبنان

رغيد الصلح *

■ على هامش القمة الاميركية - السورية ترددت دعوات في اوساط مختلفة موجهة الى المقاومة اللبنانية. في تلك الدعوة انه من الافضل، ان تعلن المقاومة، خلال الاسابيع المقبلة، تجميدها للعمليات ضد الاسرائيليين وضد جيش لبنان الجنوبي. والتجميد المقترح موقت بانتظار تنفيذ باراك الوعد الذي التزم به علناً بسحب القوات الاسرائيلية من لبنان في موعد لا يتجاوز شهر تموز (يوليو) المقبل. اصحاب هذا الاقتراح يعتبرون انه يحقق للبنانيين والعرب الفائدتين الآتيتين:

اولاً، انه يساعدهم على كسب جولة سياسية ضد الاسرائيليين. فهناك في العالم من لا يفقه السبب الذي يجعل اللبنانيين يستمرون في قتل الاسرائيليين بعد ان اعلنت اسرائيل انها سوف تسحب جنودها من لبنان. انزال الخسائر البشرية بقوات الاحتلال هو وسيلة وليس هدفاً في حد ذاته. الغرض من تعريض المحتلين الى الخسائر الجسيمة هو اجبارهم على الانسحاب من الاراضي المحتلة، فاذا اصبح هذاالهدف في متناول اليد كما توحي تاكيدات باراك، واذا ما اعلن المحتل انه عازم على مغادرة الاراضي المحتلة خلال اسابيع قليلة، لا يعود من مبرر في نظر المجتمع الدولي، لمواصلة القتال ضد قوات الاحتلال. فضلاً عن ذلك يضيف البعض في اسرائيل، مثل دافيد بار ايلان، مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلي السابق، بنيامين نتانياهو، ان اسرائيل داخلة في مفاوضات مع سورية، واستطراداً مع لبنان. وفي عرف بار ايلان والاسرائيليين انه لا يجوز القتال والتفاوض في نفس الوقت. ومن يخرج عن هذه القاعدة فإنه يعرض المفاوضات الى الانهيار ويتحمل سلفاً مسؤولية استمرار الاقتتال والحروب. بالمقابل،يقول دعاة تجميد عمليات المقاومة انهاسوف تسجل كسباً سياسياً اذا اعلنت تجميد تلك العمليات بحيث تؤكد ان التحرير وليس الانتقام او تعطيل المفاوضات هو غرضها.

ثانياً، ان استمرار العمليات وقتل الجنود الاسرائيليين سوف يؤدي الى اضعاف موقف اولئك الذين يدعون الى الانسحاب من لبنان ومن الجولان معاً مثل رئيس الحكومة الاسرائيلي ايهود باراك، والى تقوية معارضي الانسحاب من الجولان وعلى راسهم زعيم ليكود آرييل شارون. في ظل مثل هذه المتغيرات يصبح من الاصعب على باراك اقناع الاكثرية المطلوبة من الاسرائيليين بالاقتراع لمصلحة الانسحاب من الجولان في الاستفتاء اذا ما تم التوصل الى اتفاق بين سورية واسرائيل.

الدعوة الى تجميد عمليات المقاومة، وما تستند اليه من حيثيات تقوم على قراءة خاطئة احياناً للوضع الاسرائيلي والى توقعات غير محققة حول نوايا الاسرائيليين وخطواتهم المقبلة تجاه لبنان وسورية وفي اطار «مفاوضات السلام» مع الاطراف العربية.

فمن الخطا ومن السذاجة التصور بان المقاومة اللبنانية سوف تستطيع استئناف عملها العسكري بسهولة ضد قوات الاحتلال اذا جمدته لفترة معينة تكفي لاختبار نوايا اسرائيل تجاه الانسحاب من لبنان. فخلال هذه الفترة سوف ينشا وضع راهن جديد، ولسوف تعمل اسرائيل بسرعة وبالتعاون مع حلفائها الدوليين، وخاصة في الولايات المتحدة، على الباس الوضع الجديد و«الهدوء الذي يخيم على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية» مشروعية عالمية بحيث تتغير النظرة اليه وتتحول من حالة موقتة مرهونة بتنفيذ اسرائيل قرارها بسحب قواتها من لبنان الى حالة ثابتة لا تتبدل حتى ولو استمر الاحتلال. عندئذ اذا قررت المقاومة استئناف عملها العسكري ضد قوات الاحتلال، تصطدم بهذا الوضع الراهن الجديد وتصور وكانها هي لا اسرائيل مسؤولة عن استئناف الاقتتال.

كذلك من الخطا التصور ان الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان واقع حتماً في تموز (يوليو). الذين يؤكدون هذا الانسحاب يستندون الى اقوال باراك والى تاكيداته بهذا الصدد. بيد انه ينبغي النظر الى هذه التاكيدات ببعض الحذر للاسباب التالية:

١- ان السياسة التي يتعمدها باراك تجاه سورية واستطراداً لبنان باتت ترمي، كما يقول مارك هيللير، الباحث والكاتب الاسرائيلي المتخصص في القضايا الاستراتيجية والعلاقات الدولية، الى احراج السوريين وحشرهم في الزاوية واظهارهم دولياً بمظهر المتعنت الذي يرفض تقديم التنازلات. ولقد اكد باراك هذا المنحى في سياسته مؤخراً عندما حاول هو ووزير خارجيته دافيد ليفي تحميل دمشق مسؤولية فشل القمة الاميركية - السورية الاخيرة. في هذا السياق فإنه لا يزال في مكنة رئيس الحكومة الاسرائيلية، اذا انزاح عن كاهله ضغط المقاومة اللبنانية، ان يتراجع عن قراره بسحب قوات اسرائيل من لبنان فيحقق بذلك

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

بضعة مكاسب منها تحميل دمشق مسؤولية استمرار الاحتلال، ومنها ايضاً ابقاء الاحتلال في جنوب لبنان كوسيلة ضغط يستخدمها لانتزاع تنازلات من السوريين واللبنانيين خلال المفاوضات معهم.

ان القرار بسحب القوات الاسرائيلية من لبنان لا يعود الى تبدل في النخبة السياسية الحاكمة في اسرائيل او الى تغيير في العقيدة السياسية المهيمنة فيها. الانسحاب الإسرائيلي المرتقب من لبنان لا يشبه الانسحاب السوفياتي من شرق اوروبا الذي سبقته ودفعت اليه تبدلات داخلية هامة في موسكو. قرار الانسحاب من لبنان جاء نتيجة ضغط المقاومة اللبنانية، فاذا بطل هذا الضغط نتيجة قرار بتجميد او ايقاف عمليات المقاومة لا يعود هناك اية ضمانة بالا يعود باراك والحكومة الاسرائيلية عن قرار الانسحاب. هذا التبدل قد يحدث بدافع من بروز اولويات جديدة في السياسة الاسرائيلية تقلل من اهمية والحاح مسالة جنوب لبنان. اما التعهد بالانسحاب من جنوب لبنان الذي قطعه باراك على نفسه امام الاسرائيليين وامام المجتمع الدولي فإنه لا قيمة كبيرة له لدى زعماء اسرائيل الذين يعتقدون انه يحق للاسرائيليين الذين عانوا من الاضطهاد التاريخي ان يفعلوا اي شيء لحماية إمنهم. فكما اعلن اسحاق رابين بعد معاهدة اوسلو انه ما من مواعيد مقدسة، وكما راوغ شمعون بيريز في المفاوضات مع سورية الى درجة اتعبت وارن كريستوفر، وزير الخارجية الاميركي آنذاك، وكما تراجع نتانياهو عن تنفيذ «اتفاق واي ريفر ٢» بعد ايام قليلة من التوقيع عليه، وكما تراجع باراك نفسه عن تسليم قرية عنانا الى الفلسطينيين بعد ان تعهد بنقلها الى عهدتهم، فانه ليس هناك من ضمانة جدية، اذا جمدت المقاومة عملياتها، بالتزام الاسرائيليين بسحب قواتهم من لبنان.

٣- رغم المظاهر العديدة التي توحي بان الانسحاب الإسرائيلي سوف يتم في موعده المقرر، فإن بعض المؤشرات تدل على ان هذا الانسحاب ليس مؤكداً. تلك كانت حصيلة الجولة التي قام بها قبل ايام قليلة بعض اعضاء الكنيست الاسرائيليين، مثل اوفير بينيس - باز وماكسيم ليفي، في مناطق الجليل الاعلى. وقد خرج هؤلاء من جولتهم بانطباع مفاده ان حكومة باراك لم تحضر المناطق الشمالية لا اقتصادياً ولا عسكرياً للانسحاب القريب مما يلقي شبهة، في تقديرهم على احاديث الانسحاب وعلى جديته.

كما يخطئ دعاة تجميد عمليات المقاومة عندما يعتبرون ان الانسحاب الاسرائيلي مؤكد، وانه مضمون حتى ولو جمدت المقاومة عملياتها، فإنهم يخطئون ايضاً حينما يتصورون ان هذه العمليات قد تؤثر سلباً على الراي العام الاسرائيلي بحيث تشتد معارضته ضد الانسحاب من جنوب لبنان ومن الجولان معاً. الاستفتاءات التي نظمها مركز جافي للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل ابيب تبين ان عمليات المقاومة في جنوب لبنان لم تضعف دعاة الانسحاب من الجولان والتفاهم مع السوريين واللبنانيين. بالعكس، بينت الاستطلاعات التي اجريت مؤخراً، اي في نفس الفترة التي قامت فيها المقاومة بعمليات قوية ضد القوات الاسرائيلية وضد «جيش لبنان الجنوبي»، وبعد ظهور لوبي منظم يعارض الانسحاب من الجولان، ان ٦ من ١٠ اسرائيليين يؤيدون الانسحاب من جنوب لبنان ومن الجولان وتفكيك المستوطنات القائمة في مقابل التوصل الى سلام مع سورية ولبنان. كما ان ٩ من اصل ١٠ اسرائيليين اعربوا عن اعتقادهم ان اكثرية اليهود الاسرائيليين سوف تصوت الى جانب معاهدة سلام تتضمن الانسحاب من جنوب لبنان والجولان معاً. هذه النتائج تختلف اختلافاً جذرياً عن استطلاعات نظمت في منتصف الثمانينات ابدى فيها حوالى ٨٠ في المئة من المستفتين معارضته للانسحاب من الجولان. هذا التبدل في المواقع يعود الى مؤثرات من اهمها عمليات المقاومة في جنوب لبنان. قبل ظهور المقاومة اللبنانية، كانت اكثرية الاسرائيليين مع «بقاء طويل الامد» في جنوب لبنان. بعد ظهور المقاومة واشتداد عملياتها، اصبح دعاة الانسحاب غير المشروط من الاراضي اللبنانية هم الاكثرية. وعندما كان الراي العام الاسرائيلي مقتنعاً بانه من الممكن الفصل بين احتلال جنوب لبنان واحتلال الجولان، كانت الاكثرية مع الانسحاب من الجنوب ومع البقاء في الجولان. بعد ان تبين انه لا يمكن الفصل بين الاحتلالين، وان الانسحاب من لبنان مشروط بالانسحاب من الجولان، انحازت الاكثرية الإسرائيلية الى جانب الانسحاب من الاراضي السورية واللبنانية معاً. العامل الاهم في هذه التحولات هو اقتناع الاسرائيليين بضرورة الخروج من «الجحيم اللبناني» باي ثمن حتى ولو كان اعادة مرتفعات الجولان ذات الاهمية الاستراتيجية لسورية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية